

مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر بين الواقع والمأمول

The contribution of small and medium enterprises
in the economic development in Algeria between reality and hope

1 طرشي محمد، 2 عبو عمر، 3 بوفليح نبيل

1 جامعة حسيبة بن بوعلوي - الشلف، m.torchi@univ-chlef.dz

2 جامعة حسيبة بن بوعلوي - الشلف، a.abbou@univ-chlef.dz

3 جامعة حسيبة بن بوعلوي - الشلف، n.bouflih@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2019/06/ 30

تاريخ القبول: 2019/06/ 29

تاريخ الاستلام: 2019/04/ 24

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المتغيرات الاقتصادية وتوضيح الدور الذي يمكن لهذه المؤسسات أن تلعبه من أجل إنعاش الاقتصاد الجزائري خاصة في ظل التقلبات التي تشهدها السوق النفطية والتي أثرت بشكل كبير على التوازنات الاقتصادية في الجزائر، مما دفع بالسلطات العمومية في الجزائر إلى البحث عن بدائل من شأنها تخفيف الصدمات و إعادة التوازن إلى مختلف المؤشرات الاقتصادية.

وقد توصلنا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مازالت حديثة النشأة ولم تبلغ بعد المكانة اللائقة بها على المستوى الاقتصادي الكلي نظراً لاصطدامها في الواقع الاقتصادي بمجموعة من العوائق التي حالت دون تطورها بالشكل المطلوب، وذلك رغم الجهود التي قامت الدولة باتخاذها لبعث الحيوية والفعالية في هذا القطاع.

كلمات مفتاحية: التنمية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السوق النفطية.

تصنيف JEL: E6 , O11

Abstract:

The purpose of this study is to study the contribution of small and medium-sized enterprises to revive the Algerian economy, especially in light of the fluctuations of the oil market which have strongly affected the economic equilibrium in Algeria, which has incited the Algerian public authorities to seek alternative solutions to mitigate shocks and rebalance the various economic indicators .

We have found that small and medium-sized enterprises have not yet reached their rightful place in the macroeconomic environment because of their confrontation with many obstacles that prevent them from developing, despite the efforts of the State to revitalize and improve its efficiency.

Keywords: Development, small and medium enterprises, oil market.

Jel Classification Codes: E6 , O11

Résumé:

Le but de cette étude est d'étudier la contribution des petites et moyennes entreprises à la relance de l'économie algérienne, notamment à la lumière des fluctuations du marché pétrolier qui ont fortement affecté l'équilibre économique en Algérie, ce qui a incité les autorités publiques algériennes rechercher des solutions alternatives pour atténuer les chocs et rééquilibrer les différents indicateurs économiques.

Nous avons constaté que les petites et moyennes entreprises n'ont pas encore retrouvé la place qui leur revient dans l'environnement macroéconomique en raison des nombreux obstacles qui les empêchent de se développer, en dépit des efforts déployés par l'État pour revitaliser et améliorer son efficacité.

Mots-clés: Développement, petites et moyennes entreprises, marché du pétrole.

Codes de classification de Jel: E6 , O11

1. مقدمة:

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمكن أن يكون لها دور هام في النشاط الاقتصادي، لما لها من دور فعال في بناء النسيج الصناعي المتكامل وتحفيز القطاع الخاص، ومن ثمة تنمية الدخل وخلق فرص العمل، إذ تتميز باعتمادها على الكثافة العمالية في الإنتاج أكثر مما تعتمد على الكثافة الرأسمالية .

كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بقدرتها على التجاوب بسرعة مع خصائص السوق الصغيرة الحجم، وهي الصفة الغالبة على أسواق الدول النامية، لضعف قدرتها على التنافس على مستوى الأسواق الدولية، والتي تتسم بضآلة مستوى الدخل وضعف تنافسية مؤسساتها الكبيرة الحجم على المستوى الدولي، وهي أيضا تتميز بسهولة تكيفها مع المحيط الخارجي، وامتداد نشاطها حتى إلى المناطق النائية، حيث ينظر إليها كوسيلة للنهوض بهذه المناطق خاصة وان المشاريع التي تعتمدها لا تتطلب قيمة عالية من الاستثمارات وهو ما يتوافق ومستوى الدخل النقدي المتوسط .

وبالإضافة إلى ذلك فإن الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعززه أيضا الطبيعة المتميزة لبعض الاقتصاديات التي تتميز بارتفاع درجة المخاطرة بها، وقلة المدخرات المالية مما يجعل هذه المؤسسات أكثر مرونة وأكثر قابلية لتغيير مجال النشاط خاصة إذا كانت سوق الإطارات تشكو من ضعف التأهيل .

وفي السنوات الأخيرة أولت الدول النامية بصفة عامة، ومنها الدول العربية، اهتماما ملحوظا بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد كان ذلك كنتيجة للتحويلات الاقتصادية العالمية التي فرضت على الدول النامية إعادة تصحيح اقتصادياتها بعد انهيار المعسكر الشرقي وفشل الاستراتيجية التي اعتمدها هذه الدول في مجال التنمية .

والجزائر، كواحدة من هذه الدول، أولت في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا بهذا النوع من المؤسسات، خاصة بعد المآل الذي وصلت إليه المؤسسات الكبيرة التي كانت تعد قاعدة التنمية الاقتصادية، وهذا بعد أن كان دور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مغيبا لفترة طويلة ولقد دعم هذا التوجه الجديد انتماج نظام اقتصاد السوق وفتح المجال للمبادرات الفردية.

كما أن الجزائر كانت من بين الدول المتضررة من تذبذب أسعار النفط، لذلك فهي تشهد الكثير من التحويلات على مستوى السياسات الاقتصادية الداعمة للنمو الاقتصادي، بالاعتماد على قطاعات اقتصادية خارج قطاع المحروقات ترقية الاستثمار المحلي بالاعتماد على تشجيع مبادرات القطاع الخاص و ترقية المنتج الوطني للنهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة الوطنية.

من خلال ما سبق يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن للسلطات العمومية في الجزائر ترقية مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق تنمية اقتصادية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات، وهي:

- ما هي مكانة المؤسسة المتوسطة والصغيرة في الاقتصاد الجزائري ؟
- ما هي أهم معوقات الاستثمار في المؤسسة المتوسطة والصغيرة ؟
- ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية اقتصادية في الجزائر.

الهدف من البحث: يهدف هذا البحث إلى إبراز دور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية في الجزائر، كما يهدف أيضا إلى إثراء السياسات والآليات المعتمدة في هذا المجال.

الفرضيات :

* نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على غرار المؤسسة الكبيرة، يتوقف على مدى ملاءمة مناخ الاستثمار.

* تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر العديد من المعوقات التي حالت دون تطورها بالشكل المطلوب ، مما

جعل دورها هامشيا .

المنهج المتبع: سنعتمد على المنهج الاستقرائي في دراستنا لمختلف النتائج المحققة من طرف المؤسسة المتوسطة والصغيرة في الجزائر .

محاور البحث:

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول مفهوم التنمية.

المحور الثاني: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

المحور الثالث: المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

المحور الرابع: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية.

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول مفهوم التنمية

1- مفهوم التنمية:

يرى فرانسوا بيرو أن التنمية لا تنتج عن ثورة عفوية و ليست نتيجة للإجماع على المصلحة العامة ، و لا تختزل إلى تحقيق نماذج ابتكرها بعض الخبراء ، و لا تكتفي بمجرد مناقشة أخلاقية لتلبية حاجات الإنسان ، و رغم أن بعض العناصر تتضافر لتعزيزها فإنها لا تستطيع أن تكون إلا ثمرة لمشروع صادق العزيمة و التقاء بين ضغوط الواقع و ضغوط الحقيقة¹ .
فالتنمية تقضي على التخلف الاقتصادي و الاجتماعي في بلد ما مع ما يستتبعه من نتائج ايجابية و تغيرات أساسية في حياة الفرد و المجتمع على جميع الصعد² .

و جاء في مقدمة الإعلان العالمي عن الحق في التنمية التعريف التالي: التنمية هي سيرورة شاملة ، اقتصادية واجتماعية و ثقافية و سياسية تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة جميع السكان و رفاهيتهم³.
فالتنمية تعنى بتوفير و إتاحة الفرص المجتمعية و البيئية لنمو الطاقات الجسمانية و العقلية و الروحية و الإبداعية و الاجتماعية إلى أقصى ما تستطيعه طاقات الفرد و الجماعة و يعني بعبارة أخرى توفير السلع و الخدمات اللازمة لنمو هذه الطاقات المتنوعة و صيانتها و استمرار نموها و تطورها⁴.

2- الملامح العامة لمفهوم التنمية: إن هناك ارتباطاً وثيقاً بين المؤسسات و التنمية نظراً لتأثيرها على حوافز المتعاملين في

استعمال الأصول و الموارد الاقتصادية ، و ينطوي مفهوم المؤسسات على ثلاثة أجزاء مترابطة هي⁵:

-القيود الرسمية: تتمثل في القوانين و التشريعات و ما إليها.

-القيود غير الرسمية: تتمثل في التقاليد و العرف و العادات.

-تفاعل القيود السابقة: تتمثل في تسيير طريقة تعامل الناس في المجتمع.

3- مؤشرات قياس التنمية: لقياس التنمية يمكن الاعتماد على المؤشرات الاقتصادية التي تصف هذه المؤشرات خصائص

الجهاز الاقتصادي الاجتماعي للبلد و يمكن أن تقدم على شكل معدل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي الفردي ، أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي كمعدل التصدير أو الاستيراد أو الديون ، أو تقدم على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس إلى قيمة الصادرات و أبرز هذه المؤشرات الناتج القومي أو المحلي الإجمالي.

وقد أصبح الاهتمام ينصب مؤخرًا على المؤشرات الاقتصادية -الاجتماعية أي تلك التي ذات عائدات اقتصادية

واجتماعية كالعمالة و البطالة و الأجور و ظروف العمل و دخل الأسر و إنفاقها و توزيع الثروة و أسعار الاستهلاك و الخدمات التعليمية و الصحية و الأمن الاجتماعي... الخ.

4- أنواع التنمية :

أ-التنمية الاجتماعية:تقوم على أسس رفع مستوى المعيشة لتغيير طرق التفكير و العمل في المجتمعات المحلية والاستفادة

من قدرات و طاقات البشر بأسلوب يوائم حاجات المجتمع و تقاليده و قيمه الحضارية.

ب-التنمية المحلية:تعتبر التنمية المحلية تغييراً اجتماعياً موجهاً و ذلك من خلال ايدولوجية معينة، و هي عبارة عن عملية معقدة على المدى الطويل ، و تشمل أبعادها الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و البيئية، و في هذا المجال من العمل بالضوابط البيئية و عدم تجاهلها و الحفاظ على الموارد الطبيعية و تطور الموارد البشرية.⁶

ج-التنمية البشرية: أكدت تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة أن التنمية البشرية هي عملية تهدف الى زيادة القدرات المتاحة أمام الناس ، ومع كون هذه الخيارات غير محددة فإنه يمكن التمييز بين ثلاث خيارات مهمة تتمثل في ضرورة أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل و أن يكتسبوا المعرفة و يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة⁷. في سنة 2005 أصدر البنك الدولي دراسة بعنوان(أين تكمن ثروة الأمم؟ قياس رأس المال للقرن 21) بينت بأن رأس المال غير المادي يساهم بنسبة 77% في ثروة العالم تليها مساهمة رأس المال المنتج بنسبة 18% بينما لا تمثل الموارد الطبيعية سوى 5%⁸.

ج-التنمية المستدامة:تهدف التنمية المستدامة الى المحافظة على المصادر و استمرار تزويدها للأجيال القادمة عن طريق الاستخدام الفعال للموارد المتاحة، و تحسين نوعية البيئة و تقليل التلوث بالاعتماد على الطاقات المتجددة، مع تحقيق العدالة الاجتماعية.

د-التنمية الاقتصادية: إن المتتبع لمسار التنمية الاقتصادية يجد أنها أصبحت مفهوماً متطوراً ولم يتفق الاقتصاديون على مفهوم واحد و أن عدم اقتصار التنمية على مفهوم واحد إنما يعود إلى تطور النظرة إزاءها و التغيرات المتسارعة و نورد هنا بعض التعاريف الموجزة:

-يعرفها (Meir) بأنها: عملية تفاعلية يزداد من خلالها الدخل الوطني الحقيقي للدولة و كذا متوسط دخل الفرد خلال فترة زمنية معينة⁹.

- هي العملية التي يحدث بموجها تغيير شامل و متواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي و تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة و تحسن في نوعية الحياة و تغير هيكل في الإنتاج¹⁰.

فالتنمية الاقتصادية هي إجراءات متعددة للحصول على إنتاجية جديدة لرفع مستوى الاقتصاد الوطني و تهدف إلى زيادة سريعة في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني، و استخدام الموارد المتوفرة لزيادة الإنتاج خلال فترة زمنية محددة.

و وفقا لهذه التعاريف فان التنمية الاقتصادية تحتوي على عدد من العناصر أهمها:

-الشمولية:فالتنمية تغير شامل ليس فقط في الجانب الاقتصادي و إنما أيضا في الجانب الثقافي و السياسي والاجتماعي.

-حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن، و هذا يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل.

-حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة.

5-دور الدولة في تحقيق التنمية: تبقى أهمية الوظيفة التنموية للدولة متعلقة بنمط الدولة في العالم الثالث و بدرجة أقل بالنسبة للدولة في العالم المتقدم وفي المجال الاقتصادي يمكن التمييز بين خمسة أصناف من التدخل الحكومي وهي :

- التدخل الحكومي لتوفير رأس المال الاجتماعي ، بما في ذلك الحفاظ على القانون والنظام في المجتمع، تحديد

الالتزامات القانونية والتعاقدية وتنفيذها ، تقديم التسهيلات التعليمية والصحية، والقيام بالوظائف العسكرية.

- توفير البنية الارتكازية الاقتصادية، مثل المصارف المركزية والتسهيلات النقدية والمالية، والطرق العامة والمرافق العامة

الأخرى كالماء والكهرباء ووسائل المواصلات والاتصالات.

-تطبيق الرقابة المباشرة و غير مباشرة من خلال إجراءات متنوعة مثل التعريفات الجمركية والضرائب والدعم وتقنين

السلع والائتمان والرقابة على الأسعار.

- إقامة بعض المشروعات الحكومية ، التي تتراوح بين إدارة بعض الصناعات أو بعض المشروعات العامة في صناعات

مختلفة، أو الملكية العامة لبعض أو كل وسائل الإنتاج .

- التخطيط المركزي الذي قد يشتمل على تركيز كامل أو جزئي في عملية صنع القرار الاقتصادي في مجلس تخطيط قومي مركزي .

و ما تزال تجربة النمو الأسيوية التي اعتمدت على مزيج من السياسات العامة التي تضعها الدولة ذات التوجه التنموي ومساهمات القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية تشكل محور اهتمام الكثير من الهيئات الدولية والاقتصاديون، إذ أعيد بذلك الاعتبار لفكرة الدولة ذات التوجه التنموي التي طرحها الكسندر غروسنكرون في أوائل الستينات باعتبارها تلك الدولة التي تستطيع أن تقود عمليات التصنيع بشكل معجل وبخاصة عندما يأتي البلد متأخرا في مضمار التصنيع والتقدم و يعرف مانويل كاستيليس هذه الدولة بأنها تلك الدولة التي تؤسس شرعيتها على قدرتها على إطلاق عملية تنمية متواصلة لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للنتاج المحلي الإجمالي، و إنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي و في علاقاتها بالاقتصاد الدولي¹¹.

المحور الثاني: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1-تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: في ظل التغيرات الهيكلية التي مست الاقتصاد الجزائري و اعتماد إستراتيجية جديدة في التنمية قائمة على آليات اقتصاد السوق، من خلال فتح المبادرة للقطاع الخاص و خصوصية القطاع العام، أدت إلى تطور ملحوظ للقطاع الخاص وتراجع القطاع العام ، وأصبح الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل مدخلا رئيسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية.

الجدول رقم 01: تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر (2012-2018)

السنة	عدد المؤسسات	نسبة التطور %
2012	687 386	-
2013	747 934	8,80
2014	820 738	9,73
2015	896 811	9,26
2016	1 014 075	13,07
2017	1 060 289	4,55
2018	1 093 170	3,10

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

خلال الجدول السابق نلاحظ أن هناك تزايد في تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة و لكن نسبة التطور غير ثابتة و هي تختلف من سنة إلى أخرى و هذا راجع إلى الحركية الموجودة في القطاع.

2- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

من خلال المعطيات المتوفرة فان أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تصنف ضمن المؤسسات المصغرة والتي تضم اقل من 10 عمال كما تتميز بطابعها العائلي و تخصصها في إنتاج السلع الاستهلاكية على حساب السلع الوسيطة والتجهيزات .

الجدول رقم 2: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم

السنوات	مؤسسة مصغرة		مؤسسة صغيرة		مؤسسة متوسطة	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
2015	865 423	96,5	26 904	3	4 484	0,5
2016	983 653	97	27 380	2,7	3 042	0,30
2017	1 035 891	97,7	21 202	2	3 196	0,30
2018	1 068 027	97,7	21 863	2	3 280	0,30

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

نلاحظ من خلال الجدول أن أكثر من 96% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي عبارة عن مؤسسات مصغرة تضم اقل من 10 عمال , وهي مؤسسات تكتفي بضمان وجودها ولا تريد تحقيق النمو والتوسع, كما أن نسبة محدودة من هذه المؤسسات تركز على النمو وتسعى إلى لعب دور حيوي في الاقتصاد, وهذه الظاهرة ليست خاصة فقط بالجزائر فالكثير من الدول النامية والمتقدمة تمثل المؤسسات المصغرة فيها أكبر نسبة من حيث العدد فمثلا في فرنسا 93% من مجموع المؤسسات هي مؤسسات تشغل اقل من 10 عمال.

كما أننا نلاحظ أن المؤسسات المتوسطة لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من مجموع المؤسسات (1%) , ويعود ذلك إلى حجم راس المال اللازم للاستثمار في المؤسسات المتوسطة كما أن تجربة الجزائر في هذا المجال ما تزال فتية، أما المؤسسات الصغيرة فان عددها يبقى متواضعا أيضا.

3- كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

عادة لقياس وزن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اقتصاد ما يتم استعمال مؤشرين :

الأول : كثافة المؤسسات بالنسبة لعدد السكان

الثاني : عدد المؤسسات المنشأة في السنة مقارنة بعدد السكان .

الجدول رقم 3: كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2012-2018)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	
26	23	23	22	22	22	كثافة المؤسسات بالنسبة لكل 10000 نسمة

المصدر:وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ويكشف هذا المؤشر عن ضعف الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا رغم كل الجهود التي بذلت من اجل تشجيع الاستثمار في الجزائر , فقد عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكثير من المشاكل مما أدى إلى زوال الكثير منها وخاصة في ظل تحرير النشاط التجاري الذي لم تصاحبه سياسة أو إستراتيجية واضحة من طرف الدولة لحماية المؤسسة والمنتوج الوطني أمام المنافسة غير المتكافئة للمنتوج الأجنبي .

المحور الثالث: المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

رغم الأهمية الاقتصادية التي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها ما زالت تعاني في الجزائر من العديد من المعوقات التي تواجه نموها وتطورها ، و الدليل على ذلك ارتفاع عدد المؤسسات المنسحبة من النشاط الذي بلغ 21139 مؤسسة في سنة 2018 .

1-مشكل التمويل والائتمان: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في مجال التمويل , ويمثل ذلك إشكالا حقيقياً يحد من تطور القطاع , ويبقى احد العوامل المعقدة والشائكة في حياة المؤسسة, حتى وان سجلت المنظومة المصرفية

بعض التطور فان سلوك البنوك يبقى متخوفا إزاء جميع الاستثمارات غير المدعومة من طرف الدولة , وتبقى ملفات الاستثمار معطلة وأجال التنفيذ طويلة .

فمن جهة تعاتب البنوك المؤسسات على ضعف تنظيمها وتسييرها وانعدام الشفافية بها , ومن جهة أخرى تعاتب المؤسسات البنوك على قلة اهتمامها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغياب هياكل متخصصة لمعالجة الملفات . وتعاني البنوك العمومية من المشاكل التالية :

- مشكل إعادة تمويل القروض الاستثمارية وذلك لعدم توفر سوق مالي ديناميكي .
- البنوك العمومية مطالبة باحترام قواعد الحذر المحددة من طرف البنك المركزي الذي يقوم بتسطير الحدود القصوى لالتزامات البنوك بالنسبة للأموال الخاصة الصافية لزبون واحد من جهة وللمجمل الزبائن من جهة أخرى
- عدم توفر البنوك العمومية على موظفين مؤهلين ومتخصصين في مجال الهندسة المالية.
- عدم توفر الإحصائيات و بنوك للمعلومات الاقتصادية المتعلقة بالأسواق الوطنية (الأسعار , هوامش الربح ..).

الجدول رقم 4: تطور حجم القروض الموزعة على القطاع العام والخاص في الجزائر خلال الفترة (2007-2016)

حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الخام	حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (مليار دج)	الائتمان الممنوح للمؤسسات العمومية (مليار دج)	اجمالي القروض الموزعة (مليار دج)	
12,9	1214,4	989,3	2203,7	2007
12,78	1411,9	1202,2	2614,1	2008
15,77	1599,2	1485,9	3085,1	2009
15,05	1805,3	1461,4	3266,7	2010
13,52	1982,4	1742,3	3724,7	2011
13,84	2244,9	2040,7	4285,6	2012
16,34	2720,2	2434,3	5154,5	2013
18,13	3120,0	3382,9	6502,9	2014
21,61	3586,6	3689,0	7275,6	2015
22,74	3957,7	3952,1	7909,8	2016

المصدر: من إعداد الباحثين

لقد سجلت المنظومة المصرفية الجزائرية بعض التطور و هذا ما نلاحظه من خلال إجمالي حجم القروض الذي تضاعف ستة مرات سنة 2014 مقارنة بسنة 2000 ، و هذه القروض كانت موزعة على القطاعين العام و الخاص بنسب متفاوتة ، فبعدها كان القطاع العام يستحوذ على أكبر حصة في بداية الالفية بنسبة تجاوزت 70% من القروض الموزعة، أصبحت هذه النسبة في تراجع إلى أن بلغت 52% سنة 2014، و هذا مقابل ارتفاع حجم القروض التي استفادت منها مؤسسات القطاع الخاص، و هذا يعكس رغبة السلطات العمومية في تأهيل القطاع الخاص (خاصة المؤسسات الصغيرة والصغيرة) ليساهم بفعالية في التنمية الاقتصادية.

غير انه إذا نسبنا حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الخام (أنظر الجدول أعلاه) نلاحظ أن هذه النسبة لم تتعد 22% خلال فترة الدراسة و هي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بباقي الدول حيث نجد أن هذه النسبة بلغت في السودان 22,4% و 30% في مصر و 117% في ماليزيا و 116% في فرنسا¹²، و رغم السيولة العالية التي تتميز بها البنوك التجارية في الجزائر (خاصة الفترة من 2002 إلى 2014) عن غيرها في باقي الدول، إلا أن ذلك لم يساهم بالشكل المطلوب في توزيع القروض لتمويل التنمية الاقتصادية و هذا بسبب خطر القرض الذي ما يزال يمثل المعوق الأساسي لهذه العملية¹³ فتكلفة الخطر لا تزال مرتفعة فقد بلغت نسبة المؤونات مشكلة إلى إجمالي ناتج الاستغلال في سنة 2015 بـ 30,1% و ارتفعت إلى 36,4% سنة 2016 . والملاحظ أن البنوك العمومية هي التي تستحوذ على أكبر نسبة من القروض الموزعة بنسبة 87,6% سنة 2016 بينما تبقى مساهمة البنوك الخاصة متواضعة حيث قدرت سنة 2016 بـ 12,4% فقط.

بالإضافة إلى مشاكل تمويلية خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نذكر منها:

- مطالبة البنوك المؤسسات الصغيرة بضمانات كبيرة (عينية) قد لا تتوافر لدى أصحاب هذه المؤسسات.
- عدم توافر الوعي المصرفي لدى أرباب الصناعات الصغيرة و عدم اعتيادهم على التعامل مع البنوك.
- ارتفاع معدلات الفائدة على القروض لتعويض درجة المخاطرة .
- تكاليف المعاملة المصرفية مرتفعة بسبب انخفاض مبلغ القرض بالإضافة إلى الإجراءات الإدارية المطلوبة في حالة تمويل مؤسسة صغيرة إذ لا يعتبر منح قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى الآن وظيفة بنكية أساسية في الجزائر.
- عدم مراعاة السياسة النقدية لأوضاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2- المشاكل المتعلقة بالإجراءات الإدارية: لا تزال الإجراءات الإدارية تمثل أحد معوقات الاستثمار في الجزائر ، والملاحظ

أن الإدارة الجزائرية لا تزال بنفس الروتين الرسمي الممل الذي أدى إلى تضيق العديد من فرص الاستثمار .

فالمستثمر في الجزائر يعاني من محيط اداري غير مرن يتميز بـ:

- تباطؤ الإجراءات .

- تعقيد الشبكات .

- تفسير ضيق للنصوص .

- الفساد الاداري.

- نقص الإعلام .

بالنسبة لمرحلة تكوين المؤسسة ، تجدر الإشارة إلى انه تستغرق الإجراءات وقتا طويلا من الزمن ، حيث نجد بعض

الإجراءات الإدارية وإجراءات التوثيق جد معقدة بسبب كثرة الوثائق المطلوبة و في تحقيق قامت به وزارة الصناعة و المناجم

سنة 2016 كشف أن البيروقراطية من بين أخطر المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة¹⁴.

و قد حازت الجزائر على مرتبة متأخرة (150 من بين 190 دولة) في المؤشر الجزئي لبداية أي نشاط (stating

business) لسنة 2018.

الجدول رقم 5: مؤشرات متعلقة بممارسة أنشطة الاستثمار في بلدان مختارة

ماليزيا	اثيوبيا	تونس	المغرب	الجزائر	
122	30	63	34	150	مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال
9.5	5	6	4	12	عدد إجراءات بدء أنشطة الأعمال
13.5	3.5	8	9	17.5	الوقت اللازم لبدء نشاط اعمال بالأيام
11	9	17	13	19	عدد اجراءات استخراج تراخيص البناء
54	183	95	88	136	الوقت اللازم لاستخراج تراخيص البناء(الايام)

المصدر: التقرير السنوي (doing business)، البنك الدولي.

من خلال الجدول نلاحظ ثقل الإجراءات الإدارية يبقى من بين التعقيدات التي تحول دون تطور الاستثمارات في الجزائر وأصبحت هياكل الدولة تعيق الدولة نفسها في تجسيد إرادتها ، في الوقت الذي تسعى فيه باقي الدول لتحسين مناخها الاستثماري بدءاً بتخفيف الجانب البيروقراطي مثل المغرب و تونس و حتى إثيوبيا التي أصبحت تصنف ضمن الاقتصاديات الأسرع نمواً في العالم بفضل تم اتخاذه من إجراءات لتشجيع الاستثمارات.

3-مشاكل تتعلق بالضرائب: تعتبر الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عاملا لا يساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي بل تؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي ، فبالرغم من سياسة الإصلاح الجبائي إلا انه لا يزال يتسم بكثير من التعقيدات وعدم الاستقرار و التدابير الاستثنائية ، مما خلق حالة من عدم الشفافية وبطء عمل الإدارة الضريبية .

و حسب البنك الدولي فإن الضرائب التي تدفعها المؤسسة في الجزائر تمثل حوالي 66% من حجم الأرباح المحققة سنوياً و أن عدد المرات التي تدفع فيها المؤسسة ضرائب هو 27 مرة في السنة¹⁵ .

و حسب تحقيق وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر الإجراءات الضريبية من أخطر المشاكل التي تهدد استمرار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في النشاط حيث جاءت في المرتبة الثالثة .

4-المشاكل المتعلقة بالمعلومات: إن غياب نظام المعلومات وسوء التحكم في تقنيات وآليات التسيير يجعل هذا النوع من المؤسسات هشة وغير قادرة على المنافسة، خاصة في بدايتها الأولى فمن المؤكد أن تواجه هذه المؤسسات في محيط معلوماتي ضعيف للغاية لا يساعد على تنميتها وتطويرها، وغياب المعرفة الكافية عن هذه المؤسسات يجعل قيامها يتم في فوضى عارمة لانعدام الدراسات الجادة في معرفة خصائص وقدرات هذه المؤسسات بصورة جيدة¹⁶ .

5-مشكل العمالة الفنية المدربة: تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الإطارات الفنية لأسباب كثيرة، أهمها عدم ملاءمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية في هذا القطاع، وتفضيل العمالة الماهرة العمل في المؤسسات الكبيرة حيث الأجور الأعلى والمزايا الأفضل والفرص الأكبر للترقي، ولذا يضطر صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى توظيف عمال غير مهرة وتدريبهم أثناء العمل، فضلا عن دفع أجر مرتفعة لبعض التخصصات النادرة لضمان بقائها في العمل، كلها أسباب من شأنها تخفيض الإنتاجية وجودة السلع والخدمات المقدمة، بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف¹⁷ .

الجدول رقم 6: نسبة المؤسسات التي وجدت صعوبة في توظيف العمالة

مؤسسات عمومية	مؤسسات خاصة	
--	%32,7	أقل من 10 عمال
%57,9	%39,1	من 10 الى 49
%51,4	%46,3	من 50 الى 249
%58,5	%39,6	أكثر من 250 عامل

المصدر: وزارة الصناعة و المناجم.

حسب التحقيق الذي أجرته وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فإن المؤسسات باختلاف أنواعها تجد صعوبة في توظيف العمالة المدربة و المدربة و خاصة فيما يتعلق بالصناعات التي تنتمي إلى فرع المناجم و فرع الكيمياء و فرع صناعة البلاستيك.

6-مشكل المنافسة غير النزيهة:بالإضافة إلى المنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمنافسة بينها وبين المؤسسات الكبيرة الحجم، وكذلك المنافسة بين المؤسسات الوطنية وبين الشركات الأجنبية خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي، تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من المنافسة غير النزيهة في ظل غياب تام للرقابة على الجودة و النوعية خاصة بعض المنتجات المستوردة من الخارج.

7-مشكل التمويل بالمواد الأولية:

إن التمويل بالمواد الأولية و المنتجات نصف المصنعة خاصة المستوردة منها يمثل احد المشاكل الحقيقية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذلك أن معظمها يفتقد إلى الخبرة في تسيير عمليات الاستيراد خاصة الحديثة النشأة ، فبعد تحرير التجارة الخارجية ظهرت مؤسسات خاصة تمارس عملية الاستيراد و التي اهتمت باستيراد السلع الاستهلاكية السريعة النفاذ في السوق المحلية ،الأمر الذي اثر على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي أصبحت تعاني من مشكل نقص التمويل وارتفاع أسعار المواد الأولية المتوفرة وقطع الغيار و التجهيزات الإنتاجية وذلك نتيجة مشاكل الصرف (خطر الصرف) و التذبذبات التي تعرفها الأسواق على المستوى العالمي وغياب سياسة تنظيمية لهذا المجال.

الجدول رقم 7 : تطور الطلب على منتجات المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة سنة 2016

مؤسسات عمومية	مؤسسات خاصة	حجم المؤسسة
%0	%25-	أقل من 10 عمال
%37	%13-	من 10 الى 49 عامل
%7	%9-	من 50 الى 249 عامل

المصدر: وزارة الصناعة و المناجم (2018)

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة التابعة للقطاع الخاص أصبحت تعاني من مشكلة عدم القدرة على تصريف منتجاتها في الأسواق المحلية و ذلك بسبب حالة الركود التي يشهدها الاقتصاد الجزائري بعد انخفاض مداخيل الدولة بسبب انخفاض أسعار النفط.

بالإضافة إلى ذلك و حسب التحقيق الذي قامت به وزارة الصناعة و المناجم فإن المؤسسات الصناعية أصبحت تعاني من مشكل تأخر التمويل بالمواد الأولية و ثقل الإجراءات الخاصة باستيراد مختلف المواد التموينية التي تحتاجها و خاصة بعد الإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية و التي تهدف إلى تخفيض حجم الواردات.

و قد أدى مشكل تذبذب التمويل بالمواد الأولية إلى تحمل المؤسسات تكاليف إضافية ، و توقف في النشاط لمدة 29 يوم بالنسبة للمؤسسات العمومية ، و 10 أيام بالنسبة للمؤسسات الخاصة في سنة 2016¹⁸.

المحور الرابع: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية

1- تطور دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة

إن مختلف أشكال الدعم و الامتيازات التي تحصل عليها المؤسسات المصغرة تهدف أساسا إلى تشجيع وترقية إنشاء هذه المؤسسات في محاولة لفتح مجالات جديدة لإنتاج السلع وتقديم الخدمات والتي بدورها تمكن من المساهمة في التخفيف من حدة البطالة من جهة وتحقيق مداخيل من جهة أخرى .

الجدول رقم 8: تطور عدد العمال المصرح بهم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

السنوات	عدد العمال	نسبة التطور %
2012	1 776 461	-
2013	1 915 495	7,82
2014	2 082 304	8,70
2015	2 238 233	7,48
2016	2 487 914	11,15
2017	2 601 958	4,58
2018	2 690 246	3,39

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

نلاحظ أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكل عدداً كبيراً من العمال ، غير أننا نلاحظ أن تطور مساهمة هذا النوع من المؤسسات في القضاء على البطالة يشهد تذبذباً و هذا من خلال دراسة نسب تطور العمالة من سنة الى أخرى و هذا يرجع الى طبيعة هذه المؤسسات.

و تتميز المؤسسات الصغيرة والمصغرة في الجزائر بخصائص اثرت بشكل واضح على حجم العمالة حيث نجد أن:
- يزاوّل صاحب المنشأة العمل بنفسه مع الاستعانة بأفراد أسرته وبعض الأقارب، و يبرز ذلك بوضوح في مجال تجارة التجزئة والخدمات البسيطة المتنوعة.

- كما يكثر الاعتماد على العمالة الموسمية والمؤقتة، وكذا تشغيل الصبية وصغار السن.
- كثيراً ما يجرى تشغيل العمالة دون ارتباطات تعاقدية ملزمة للطرفين ودون الالتزام بإبلاغ المؤسسات الحكومية المعنية، مثل مؤسسات التأمينات الاجتماعية، مما يُكسب صاحب العمل حرية وسلطة مطلقة في التعيين والفصل.

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات: تعتبر الصادرات احد أهم مداخل التنمية الاقتصادية باعتبار أن الصادرات هي بمثابة محرك للنمو , وقد لقت هذه القضية اهتماما متزايدا من طرف الاقتصاديين خصوصا في ضوء ما يسفر عنه الواقع العملي من الاتساع المتنامي للفجوة التي تفصل الدول الصناعية المتقدمة عن الدول النامية.

كما أن الاعتماد على تصدير المواد الأولية لا يعتبر مصدرا منتظما يعتمد عليه لتوفير الاحتياجات من النقد الأجنبي بسبب عدم الاستقرار الذي يميز أسواق هذه المواد على المستوى العالمي، و في هذا الاطار يمكن أن تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في ترقية الصادرات و ذلك نظرا لتوفر العديد من العوامل المساعدة على ذلك نذكر منها:

- يمكن أن تكون أسواق بعض البلدان العربية والإفريقية.
- امتلاك الجزائر لميزة نسبية في قطاعات هامة ، كالزراعة، الصناعات الإستخراجية ، الصناعة التقليدية ، السياحة ، و يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تلعب دورا متميزا في هذه القطاعات، ولذلك يجب على السلطات تقديم امتيازات إضافية لدفع هذه المؤسسات لمزاولة نشاطها في هذه القطاعات، وكذا وسائل كفيلة بتشجيع التصدير مثل القروض ، التأمينات ، شهادات النوعية... الخ.

- تبقى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متوقفة إلى حد كبير على سعيها نحو إقامة تحالفات فيما بينها .

- كما انه من اجل تطوير مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب :
- * وضع نظام خاص لمراقبة نوعية المنتجات بغرض ملاءمتها للأسواق الأجنبية .
- * إيجاد آليات لرصد الفرص التسويقية لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- تمكين تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بغرض تمكينها من الوصول الى درجة المطابقة مع المعايير الدولية.
- * تكوين أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من اجل تمكينهم من التحكم في مختلف الإجراءات المتعلقة بعملية التصدير (الإجراءات الجمركية ، عقود تأمين البضائع الموجهة للتصدير ، إرسال البضائع ...).
- * يجب تدخل البنوك وتقديم المساعدة التقنية بالإضافة إلى توفير القروض اللازمة لإتمام عملية التصدير.
- * تمكين المتعاملين الاقتصاديين من الحصول على المعلومات عن الأسواق الأجنبية .
- * تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المشاركة في المعارض الدولية .

الجدول رقم 9: الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2013-2017)

2017	2016	2015	2014	2013	
1367	1391	1485	1634	1050	حجم الصادرات (مليون دولار)

مصدر: تقرير بنك الجزائر 2017

3- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في النمو الاقتصادي: إن توسيع تدخل الاستثمارات الخاصة يعد أمراً ضرورياً من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية ، وذلك عن طريق توفير الدعم اللازم وتوفير التمويل ، و خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي أصبحت تمثل خياراً استراتيجياً بالنسبة للجزائر للهوض بالاقتصاد الوطني

الجدول رقم 10: القيمة المضافة للصناعات خارج المحروقات (2013-2017)

2017	2016	2015	2014	2013	
1037,0	975,7	904,6	837,7	771,8	الصناعات خارج المحروقات
2318,9	2140,3	1935,1	1772,2	1640,0	الزراعة
2213,6	2069,3	1917,2	1794,0	1627,4	بناء وأشغال عمومية+ خدمات المحروقات
5153,9	4837,8	4546,6	4186,4	3849,8	خدمات

المصدر: تقرير بنك الجزائر 2017

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية خارج المحروقات في تطور مستمر ، كما نلاحظ ان القطاع المهيمن هو قطاع الخدمات أما القطاع الصناعي فإنه لايزال يمثل نسبة قليلة مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية و هذا بسبب الصعوبات و المعوقات و المشاكل التي تواجه القطاع.

4- دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التوازن الجهوي:

يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تكون رافداً من روافد تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف المناطق و أداة لمحاربة نزوح السكان ، و في هذا الاطار فقد قامت السلطات العمومية في الجزائر بإنشاء العديد من الهياكل و التي من أهمها مراكز التسهيل (عدددها 26) و المنتشرة بشكل متوازن بين مختلف المناطق.

الجدول رقم 11: كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشمال والهضاب العليا والجنوب الجزائري

كثافة المؤسسات	عدد السكان (إحصاء 2008)	عدد المؤسسات 2018	
21	21075874	438260	الشمال
14	9765202	136899	الهضاب العليا
16	3238954	53060	الجنوب

المصدر: وزارة الصناعة و المناجم

نلاحظ من خلال الجدول ان منطقة الشمال هي التي تستحوذ على العدد الأكبر من المؤسسات و بنسبة كثافة أعلى ثم تأتي بعدها منطقة الهضاب العليا و في المرتبة الثالثة منطقة الجنوب، كما نلاحظ أن هناك اختلال نسبي بين الشمال و الجنوب مما أثر على التوازن الجهوي، و ازدياد احتمالات النزوح نحو الشمال .

الخاتمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة احد أهم مداخل التنمية , فقد اعتمدت الكثير من الدول المتقدمة و النامية على تطويرها و تهيئة المناخ الاستثماري لها وذلك من اجل ترقية مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية , وإذا كانت المؤسسات الكبيرة الحجم تشكل الركيزة الأساسية في مسيرة التنمية الاقتصادية من خلال إسهامها في تحقيق معدلات نمو سريعة , إلا أن الاعتقاد السائد حاليا لدى الكثير من صانعي السياسات الاقتصادية و المؤسسات الدولية المعنية و المهتمة بشؤون التنمية الاقتصادية في الدول النامية تعترف بأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عملية التنمية , وذلك بعد أن تبينت محدودية التأثيرات الايجابية للصناعات الكبيرة الحجم .

و إن تدعيم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعتمد على الدعم الحكومي بشكل أساسي و ذلك لعدم قدرة هذا النوع من المؤسسات على مجابهة كل المشاكل و التحديات ، و من أهم أشكال الدعم غير المباشر الذي يمكن توفيره هو مساهمة السلطات العمومية في تحقيق التكامل بين مختلف أنواع المؤسسات بالاعتماد على استراتيجية العناقيد الصناعية التي تعتمد على تجميع المؤسسات في منطقة جغرافية واحدة لتحقيق التقارب و ذلك في سبيل تكوين قاعدة صناعية تستمد قوتها من وحدات قادرة على الحصول على الميزة التنافسية التي تؤهلها للبقاء و المنافسة و بالتالي التطور و تحقيق التنوع الاقتصادي الذي يمكن ان يحقق هدف التنمية الاقتصادية.

وان دراستنا لهذا الموضوع قادتنا إلى الاستنتاجات التالية :

* تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من العديد من المشاكل سواء تلك المتعلقة بالعمارة و العقار الصناعي أو الحصول على التمويل بالإضافة إلى الإجراءات الإدارية التي تتميز بالتعقيد , و رغم ما تم سنه من قوانين و تشريعات خاصة بترقية الاستثمار و ما تم استحداثه من هيئات تعمل على تسهيل عملية الاستثمار عامة و في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة , إلا أن ذلك لم يغير كثيرا من الواقع الذي يشهده الاستثمار في الجزائر من عراقيل إذ نلمس فجوة كبيرة ما بين القوانين و التشريعات و ما يتم على ارض الواقع, وهذا ما تؤكده الوضعية الصعبة التي يعيشها القطاع في ظل المحيط الاقتصادي الحالي الذي لا يساعد على نجاح أي برنامج أو سياسة تنموية تهدف إلى ترقية و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

* تتزايد أهمية مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف المؤشرات الاقتصادية مثل التشغيل و التصدير و المساهمة في الناتج المحلي الخام و القيمة المضافة حيث استطاعت هذه المؤسسات أن تحتل مكانة هامة في النشاط الاقتصادي ذلك لأنها تتمتع بديناميكية وفعالية اقتصادية مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية العمومية الكبيرة , غير انه تجدر الإشارة إلى أن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ما تزال ضعيفة مقارنة بمساهمة هذه المؤسسات في الدول الأخرى .

- ¹ اسكندر الديك، محمد الاسعد، دور الاتصال والاعلام في التنمية الشاملة، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1993، ص 23.
- ² عادل خليفة، اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية، دار المنهل اللبناني، 1996، ص 141.
- ³ محمد حسن الدخيل، اشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة، منشورات الحلبي الحقوقية، ص 20.
- ⁴ حامد عمار التنمية البشرية في الوطن العربي، للنشر، القاهرة، 1992، ص 43.
- ⁵ عماد الامام، المؤسسات والتنمية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 42، يونيو 2005، ص 4.
- ⁶ غريبي أحمد، ابعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية جامعة المدية، أكتوبر 2010، ص 3.
- ⁷ العاني أسامة، المنظور الاسلامي للتنمية البشرية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2002، ص 11.
- ⁸ وليد عبد مولا، رأس المال غير المادي ودوره في التنمية الاقتصادية: حالة الدول العربية، سلسلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط، العدد 126، أكتوبر 2015. انطلاقا من الموقع الالكتروني (تاريخ الزيارة: 2016/09/10):
http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/432/432_develop_bridge126.pdf
- ⁹ صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي، دار الفجر للنشر، الطبعة الاولى 2006، ص 88.
- ¹⁰ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 17.
- ¹¹ حسين لطيف كاظم الزبيدي، الدولة والتنمية في الوطن العربي، الوراق للنشر، عمان، الاردن 2008، ص 78.
- ¹² البنك الدولي، مؤشرات التنمية، 2014.
- ¹³ Patricia Alonso Gamo. David Marston, *Algérie :Rapport des services du FMI pour les consultations de 2010 au titre de l'article IV*, Fond Monétaire International, Décembre 2010. P15.
- ¹⁴ Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin d'information statistique, n30, mai 2017.
- ¹⁵ World Bank, Doing Business 2019 , 16th Edition
- ¹⁶ الأخضر بن عمر، علي باللموشي، معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05 و06 ماي 2013، ص ص: 11-12.
- ¹⁷ لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، أطروحة تدخل ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 66.